تسعى السلطات العراقية لمنع أي هجوم جديد على المصالح الأميركية في بغداد، بعد التصعيد الأخير الذي تمثّل بقصف السفارة الأميركية. وفيما اعتقلت السلطات 5 عناصر من مليشيا «عصائب أهل الحق» المتهمة باستهداف السفارة وبدأت التحقيق معهم، واصل عناصر هذه المليشيا تحديهم للدولة

استنفار لتأمين بغداد

تحقيق مع معتقلي «عصائب أهل الحق» بمشاركة «الحشد الشعبي»

يتواصل التأهب بصفوف القوات العراقية في بغداد (أحمد الربيعي/فرانس برس)

بغداد ـ **محمد علي، سلام الجاف**

لا تزال تداعيات القصف الذي تعرضت له السفارة الأميركية داخل المنطقة الخضراء في بغداد يوم الأحد الماضي، تفرض نفسها على المشهد السياسي والأمني في العراق، لا سيما بعد تمسك الحكومة بضرورة التهدئة وعدم السماح بشن أي هجوم جديد يستهدف المصالح الأميركية. وترجم ذلك بتنفيذ اعتقالات طاولت «قائد القوة الصاروخية» في مليشيا «عصائب أهل الحق»، حسام الأزيرجاوي، أول من أمس الجمعة، مع أربعة عناصر آخرين بتهمة التورط بقصف المنطقة الخضراء، وبدء التحقيق معهم من قبل لجنة مشتركة تضم مسؤولين أمنيين وممثلاً عن هيئة «الحشد الشعبي». في موازاة ذلك، دخلت إجراءات التأهب في صفوف القوات العراقية اليوم الأحد، والتي كانت بدأت الإثنين الماضي، يومها السابع على التوالي، بمشاركة آلاف العناصر الأمنية من قوات الجيش والشرطة الاتحادية والأمن الوطني وجهاز الاستخبارات وقوات التدخل السريع، فضلاً عن الشرطة المحلية. وتنتشر عناصر هذه القوات على شكل وحدات راجلة أو من خلال نقاط مراقبة وحواجز تفتيش في مناطق عدة من العاصمة بغداد، فضلاً عن محيط المنطقة الخضراء التي تشهد تحليقاً مكثفاً لطائرات المراقبة المسيرة العراقية، تحسباً لتكرار الهجمات الصاروخية التي استهدفت السفارة الأميركية.

وتسعى السلطات العراقية لمنع أي هجوم جديد على المصالح الأميركية في بغداد، وتحديداً السفارة الأميركية ومعسكرا صغيرا، يعرف باسم «قاعدة فيكتوريا»، موجودا ضمن حرم مطار بغداد الدولي. وتخشى بغداد من أنّ تكرار الهجمات قد يشكّل إيذاناً لأميركا للقيام بعمل عسكري جوي يستهدف فصائل مسلحة موالية لإيران، وينعكس بالمجمل على الوضع الأمني العراقي، وقد يفجّر صراعاً بين المليشيات والقوات النظامية في البلاد. وبالتزامن مع اعتقال القوات العراقية الأزيرجاوي، مع أربعة عناصر آخرين من مليشيا «العصائب» المرتبطة بإيران، ويتزعمها قيس الخزعلي، بتهمة التورط بقصف المنطقة الخضراء، أبلغ مسؤول عراقي رفيع في بغداد «العربي الجديد»، بأنّ رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، «حصل خلال الساعات الماضية على تأييد من المرجع الديني الأعلى علي السيستاني، في ملف مواجهة الجماعات التي تهدد استقرار العراق»، في إشارة إلى المليشيات المتورطة بالهجمات الأخيرة على المصالح الأميركية. وأوضح المسؤول الذي طلب عدم ذكر اسمه، أنّ «المرجعية الدينية أكدت على ضرورة احترام الدولة والقانون والحكومة، وعلى أنّ لا أحد فوقها، ولا يجب أن يترك الأمر لتصرّف واجتهادات الجماعات الأخرى، وأعربت عن تأييدها لخطوات الحكومة في منع انزلاق الأوضاع في العراق بحيث يصبح ساحة مواجهة بالنيابة».

وشهدت بغداد مساء أول من أمس الجمعة، انتشاراً واسعاً للمئات من عناصر مليشيا «عصائب أهل الحق»، في جانب الرصافة، حاملين أسلحة متوسطة وخفيفة، مع سيارات رباعية الدفع تعود كلها تقريباً إلى «هيئة الحشد الشعبي»، وأصدروا سلسلة من التهديدات بحال لم تطلق الحكومة سراح الأزيرجاوي. وهو ما استدعى من رئيس الوزراء الرد على تلك التهديدات، بالقول في تغريدات على «تويتر» إنّ «أمن العراق أمانة في أعناقنا، ولن نخضع لمغامرات أو اجتهادات»، مؤكداً «الاستعداد للمواجهة الحاسمة إذا اقتضى الأمر». كما أجرى الكاظمي في ساعة متأخرة من اليوم نفسه، جولة ليلية في عدد من مناطق بغداد بصحبة قيادات أمنية من جهاز مكافحة الإرهاب والجيش.

بدورها، أصدرت قيادة العمليات العراقية المشتركة بياناً أمس السبت، قالت فيه إن «العاصمة بغداد آمنة، ولا يوجد أي تهديد لها»، تعليقاً على انتشار مسلحي مليشيا قيس الخزعلي. وأوضح المتحدث باسم العمليات المشتركة، اللواء تحسين

> **السيستاني أيّد الكاظمي ضد مهددي الاستقرار في العراق**

> **اعتقال عناصر «عصائب أهل الحق» جاء بموافقة من قاآني**

الخفاجي، أنّ «بغداد بوضع أمني مستقر، ولدينا الإمكانيات لإيقاف أي حالة تدهور للوضع الأمني»، مؤكداً «تكثيف الجهد الاستخباري لملاحقة مطلقي الصواريخ، ومتابعة التنظيمات التي تحاول أن تسيء إلى الوحدات والأهداف الحيوية».

ووفقاً لمعلومات حصلت عليها «العربي الجديد»، فإنّ المعتقلين من مليشيا «عصائب أهل الحق»، يخضعون للتحقيق حول تورطهم بالهجمات على السفارة الأميركية إلى جانب عناصر آخرين من مليشيات أخرى كانوا شاركوا بهجمات سابقة. ويحقق مع هؤلاء لجنة من بين أعضائها ممثل عن هيئة «الحشد الشعبي» إلى جانب مسؤولين أمنيين من مديرية الاستخبارات وجهاز المخابرات والأمن الوطني، وذلك ضمن تسوية لاحتواء تصعيد المليشيا. ويتواجد المعتقلون حالياً في مركز احتجاز بمنطقة القناة شرقي بغداد.

من جانبه، قال مصدر مقرب من هيئة «الحشد الشعبي»، لـ«العربي الجديد»، إنّ التحرك لاعتقال عناصر «عصائب أهل الحق»، «جاء بموافقة وتأييد من زعيم فيلق القدس، إسماعيل قاآني، من أجل ردع وتفكيك الفصائل غير الملتزمة أو المتمردة على القرارات». وأكد المصدر أنّ «كلا من رئيس أركان الحشد الشعبي عبد العزيز المحمداوي المعروف بأبو فدك، وزعيم تحالف الفتح ورئيس منظمة بدر هادي العامري، على علم بأن تحرك الحكومة جاء بعد زيارة قاآني الأخيرة إلى بغداد واجتماعه المنفرد مع الكاظمي»، مرجحاً «حصول زيارة أخرى للجنرال الإيراني إلى بغداد، ضمن مساعي ضبط التهدئة، برغبة من الكاظمي هذه المرة».

ونأت قوى سياسية وأعضاء في البرلمان العراقي، بنفسهم عن التعليق على أحداث الساعات الأخيرة، والانتشار الأمني في بغداد. وحول ذلك، قال عضو التحالف المدني العراقي، محمد الناصري، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنّ «القوى السياسية كافة باتت أمام خيارين؛ إما الموافقة على تصرفات المليشيات أو الوقوف مع الدولة، لذا نجد الكثير ممن يتهربون من التصريح بموقفهم الواضح مما يجري». وأضاف الناصري أنّ «الوضع في بغداد فوضوي جداً، والكاظمي شخصية مترددة وغير حازمة وقد يكون ذلك أحد أسباب استقواء المليشيات»، معتبراً أن «التسريبات التي تؤكد أن الكاظمي طلب مساعدة من قاآني لضبط المليشيات، لها دلالات محزنة للغاية لجميع العراقيين الحالمين ببلد مستقل».

وفي وسط التوتر، أصدر زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، أول من أمس بياناً طالب فيه إيران بإبعاد العراق عن صراعها مع الولايات المتحدة. من جهته، اعتبر الخبير في الشأن السياسي العراقي مجاهد الطائي، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «ما يجري في العراق اليوم، ومشهد الفصائل المسلحة وتحديها للدولة، وتضارب المواقف بين ما تقوله إيران وما يجري من استهداف للمنطقة الخضراء، ينطوي على سيناريوهين إثنين؛ الأول أن هناك تمردا حقيقيا داخل فصائل الحشد الشعبي، بدأ بانشقاق فصائل حشد العتبات التابعة للنجف، ثم تفكيك مليشيا الخراساني، وزيادة التنافس والصراع داخل مليشيات نافذة في بغداد على قيادة أو تصدر المشروع الإيراني. وهذا كله يتناسب مع تقارير تتحدث عن وجود خلافات بين الحرس الثوري وفيلق القدس (التابع للحرس) منذ مقتل قاسم سليماني». وأضاف أنّ «السيناريو الثاني هو «تكتيك إيراني جديد قبيل رحيل الرئيس الأميركي دونالد ترامب، لضرب فكرة اتهام إيران بشكل مباشر بأفعال وكلائها في العراق، والتنصل من المسؤولية مع حصد النتائج».

للحديث تتمة...

عام التراجع ومضيعة الوقت

عبسي سميسم

لعل 2020 هو العام الأسوأ الذي مرّ على البشرية جمعاء منذ عقود، بسبب انتشار فيروس كورونا وتسببه بكوارث صحية وبتعطيل العجلة الاقتصادية والحياة على مستوى العالم، إلا أن هذا العام كان أشد وطأة على السوريين بسبب تأثرهم المزدوج بتبعات الفيروس وتداعيات الحرب التي كان لها الأثر الأكبر عليهم.

في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، يعتبر 2020 هو عام الأزمات، إذ شهد المواطنون أسوأ المشاكل منذ بداية الثورة، سواء تعلق الأمر بتوفر الكهرباء والغاز والبنزين والمازوت قبل أن تتمدد إلى نقص في السلع الأساسية وفي مقدمتها الخبز. ففي هذا العام بدأت الولايات المتحدة بإصدار حزم متتالية من قانون قيصر، والذي يهدف إلى الضغط اقتصادياً على النظام، بهدف دفعه لتعديل سلوكه السياسي. إلا أن نتائج هذا الضغط لم تظهر إلا على شكل أزمات دفع المواطن العادي ثمنها طبعاً. في موازاة ذلك أدت الضائقة التي يعيشها اقتصاد النظام إلى انهيار غير مسبوق في سعر صرف الليرة أمام الدولار، وانتشار البطالة وانخفاض الدخل إلى مستويات غير معهودة.

أما في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة فقد كان هذا العام أشد سوءاً، ويمكن تسميته بسنة النزوح، فمنذ بداية 2020، قادت روسيا قوات النظام في عملية عسكرية اجتاحت كلاً من ريفي حماة الشمالي وإدلب الجنوبي، هجرت خلالها أكثر من مليون مدني تم حشرهم في كل من ريف إدلب الشمالي وريف حلب الشمالي، وسط إغلاق تام للحدود الشمالية لسورية، وتراجع معظم المنظمات الإنسانية عن تقديم الدعم لتلك المناطق. ترك المدنيون يواجهون بمفردهم أسوأ الظروف التي يمكن أن يعيشها البشر. طبعاً هذا عدا عن الفلتان الأمني الذي تعيشه معظم مناطق سيطرة المعارضة وتحكّم الفصائل العسكرية بالسكان المدنيين.

وفي مناطق سيطرة قوات سورية الديمقراطية (قسد) استقبل سكان تلك المناطق العام 2020 بنازحين جدد من المناطق التي سيطرت عليها فصائل المعارضة المدعومة من تركيا، الأمر الذي زاد من نسبة البطالة المنتشرة أصلاً، والتي تستغلها «قسد» في دفع الشباب للتطوع في صفوفها هرباً من العوز، بالإضافة إلى ملاحقتها الشباب من أجل إلحاقهم بالخدمة الإلزامية في صفوفها. وعلى مستوى الحل السياسي، شهد هذا العام مزيداً من مضيعة الوقت وعدم إحداث أي تقدم، قد يعطي بصيصاً من الأمل للسوريين الذين لا يزالون يرزحون تحت عبء كل تلك الأزمات، بحل سياسي قريب.

النظام يصعّد في إدلب: الجيش التركي والمعارضة مستعدان

عزز الجيش التركي من وجوده بمواجهة قوات النظام (عمر حج قدور/فرانس برس)

> وضعت القوات التركية وفصائل المعارضة السورية نصب أعينها صد أي محاولة لقوات النظام للتقدم في إدلب، إذ شكلت حزاماً من النقاط بمواجهة مباشرة مع قوات النظام، الذي يريد السيطرة على «أم 4»

عماد كركص

عاد التصعيد إلى جبهات «منطقة خفض التصعيد الرابعة» (إدلب ومحيطها) شمال غربي سورية، مع تجدد محاولات النظام ومليشيات مدعومة من إيران وروسيا التقدم باتجاه تحصينات المعارضة على خطوط الاشتباك. يأتي هذا في الوقت الذي تزايدت فيه وتيرة القصف على الكثير من القرى الخاضعة لسيطرة المعارضة عند خطوط التماس. ومع بروز نوايا النظام وروسيا بالوصول إلى طريق حلب - اللاذقية الدولي «أم 4» المار من إدلب، تتجدد احتمالية تنفيذ قوات النظام، بدعم روسي وإيراني، لعمل عسكري في إدلب، لقضم مزيد من المساحات في المحافظة ومحيطها، خصوصاً ما تبقى من قرى جبل الزاوية وصولاً إلى مدينتي أريحا وجسر الشغور. بيد أن التجهيزات الأخيرة للجيش التركي وفصائل المعارضة السورية تشير إلى الاستعداد لهذا الاحتمال.

وعزز الجيش التركي من وجوده في مواجهة قوات النظام في إدلب، وتحديداً في جبل الزاوية، من خلال حزام تشكل عبر عدد من نقاط التمركز الجديدة التي باتت وجهاً لوجه مع قوات النظام، مع الدفع بالكثير من التعزيزات إليها.

وكانت قوات النظام حاولت، أول من أمس، التسلل إلى المواقع الخاضعة لسيطرة فصائل المعارضة في ريف اللاذقية الشمالي، للمرة الأولى منذ نحو خمسة أشهر. وأعلنت «هيئة تحرير الشام» أنها تصدت، مع الفصائل الأخرى المنتشرة في ريف اللاذقية الشمالي، لمحاولة تسلل لقوات النظام باتجاه تلة المرصد في جبل التركمان، حيث تكبدت في هذه المحاولة خسائر بالعتاد والأرواح. وتشرف التلة على قرى شحرورة وسلور واليمضية الخاضعة لسيطرة المعارضة، وعلى مواقع النظام في جبل الزيارة وبرج الحياة وتلة البيضاء، وتعتبر بوابة لباقي محاور وقرى جبل التركمان. وسبقت محاولة التسلل غارات جوية روسية على تلال الكبينة بريف اللاذقية، إضافة إلى قصف من مدفعية النظام، الأمر الذي استوجب رد المعارضة باستهداف مواقعه وإلحاق خسائر في صفوف قواته. وشهدت جبهات ريف اللاذقية الشمالي هدوءًا نسبيا خلال الأشهر الخمسة الماضية، سبقتها محاولات من قوات النظام للتقدم وكسر دفاعات المعارضة في منطقة تعتبر من الأبرز استراتيجياً شمال غربي سورية، إذ تطل على إدلب وحماة واللاذقية.

في موازاة ذلك، تشهد جبهات إدلب وحماة، خصوصاً الريف الجنوبي من إدلب في جبل الزاوية، تصعيداً مماثلاً من جانب قوات النظام. وقد قتل خمسة مدنيين باستهداف سيارة وجرار زراعي على طريق الزقوم في ريف حماة الغربي التابع لمنطقة خفض التصعيد أمس السبت. وشهد اليومان الماضيان عمليات استهداف مماثلة لمزارعين في القرى والطرقات القريبة من خطوط التماس، باستخدام صواريخ حرارية، نتج عنها أضرار بشرية ومادية.

على الجهة المقابلة، نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عمن وصفته بمصدر ميداني رفيع المستوى قوله إن قوات النظام «تعاملت مع تحركات معادية، خلال اليومين الماضيين، على محوري بنين وكفربطيخ جنوب إدلب. حيث سعت المجموعات المسلحة إلى تنفيذ محاولة تسلل، إلا أن وحدات الرصد والاستطلاع أحبطت هذه المحاولات، عبر ضربات استباقية أسفرت عن مقتل وإصابة عدد من المسلحين». وبموجب هذه المعطيات، فإن احتمال انهيار وقف إطلاق النار، المبرم بين روسيا وتركيا، بشأن إدلب، في 5 مارس/آذار الماضي في موسكو، بات أمراً وارداً، خصوصاً مع تكرار النظام تسريب أخبار عن نيته التقدم باتجاه طريق حلب - اللاذقية الدولي «أم 4»، بهدف فتح الطريق أمام الحركة التجارية لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن النظام.

وأشار النقيب ناجي المصطفى، المتحدث باسم «الجبهة الوطنية للتحرير»، إحدى أهم تشكيلات المعارضة المقاتلة في إدلب والمدعومة من أنقرة، إلى أن «خروقات قوات النظام والمليشيات التي تسانده على جميع الجبهات في إدلب ومحيطها لا تزال مستمرة منذ اتفاق وقف إطلاق النار». وأضاف المصطفى، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «هذه الخروقات كانت تأخذ طابع القصف من قبل مدفعية النظام، وأحياناً من قبل الطيران الروسي. ولهذا نحن لا نثق بالتزام قوات النظام وحليفه الروسي والمليشيات الطائفية، ونستعد دائماً لكافة السيناريوهات المحتملة». وعن تلك الاستعدادات، أشار المصطفى إلى أنهم في فصائل المعارضة، أخضعوا العناصر لمعسكرات تدريب عالية المستوى، بالإضافة للقيام بعمليات تحصين هندسي على الجبهات، وتعزيزها بالقوى والوسائط، لتمكين الفصائل من التصدي لأي محاولات تقدم أو تسلل.

ورأى الباحث في الشأن التركي والعلاقات الدولية طه عودة أوغلو، أن «تكثيف القوات الروسية وقوات النظام قصفها للشمال السوري بشكل غير مسبوق خلال الأيام الأخيرة إشارة واضحة على أن هناك إصرارا كبيرا من قبل النظام وحليفه الروسي لشن عملية عسكرية في محافظة إدلب شمال غربي البلاد». وأضاف، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «هذه الخطوة تأتي متزامنة مع تزايد المؤشرات حول قيام الجيش التركي بعملية عسكرية شمال غربي سورية، بعدما أخذت الأحداث في بلدة عين عيسى، خلال الأيام الأخيرة، منحى تصاعدياً بسبب الخطر الذي يمثله تنظيم قسد للأمن القومي التركي». لكنه أشار إلى أنه «بموازاة هذه التطورات، فإنه من المستبعد قيام روسيا بشن عملية عسكرية كبيرة في إدلب. ولكن يمكن قراءة التحركات الروسية في سياق زيادة الضغوط على تركيا لتقديم تنازلات في ملفات شرق الفرات واللجنة الدستورية السورية. ولا يغفل علينا أيضاً وسط هذه التحركات اتساع فجوة الخلافات في ملفات عديدة وساحات مختلفة بين روسيا وتركيا، والتي تجسدت بتعليق روسيا العمل في الدوريات المشتركة على طريق حلب- اللاذقية الدولي». وقال «يجب الأخذ بعين الاعتبار تصريحات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الذي كان أعلن مراراً وتكراراً بأن زمن العمليات العسكرية الكبرى قد انتهى».

ورغم أن تركيا عمدت أخيراً إلى سحب العديد من نقاطها المحاصرة من قبل قوات النظام والمليشيات المساندة لها، في المواقع التي تقدم إليها النظام خلال المعارك الأخيرة قبل إبرام وقف إطلاق النار، إلا أنها عززت وجودها في مواقع جديدة، بهدف إنشاء حزام دفاعي بمواجهة قوات النظام جنوبي إدلب. وعلمت «العربي الجديد» من مصدر عسكري في المعارضة السورية، فضل الكشف عن اسمه، أن تركيا أدخلت الجمعة الماضي ذخائر مختلفة، أمدت بها كافة نقاطها المتقدمة على خطوط التماس في جبل الزاوية. وكانت تركيا سحبت نقاط المراقبة العسكرية في الشيخ عقيل، وقبتان الجبل، والراشدين (تقطتان)، وخان طومان، والزربة، وعندان، والشيخ علي، والصرمان، ومعرحطاط، ونقطة من أربع محاصرة في سراقب بريف إدلب، بالإضافة لنقطتي مورك وشير مغار بريف حماة الغربي. في المقابل، قام بتعزيز جبل الزاوية بنقاط جديدة، وتحديداً في قرى بليون والرويحة وقوقفين ودير سنبل وتل بدران وغيرها، ما يشير إلى استعداد تركيا والفصائل للتصدي لأي هجوم أو عملية تقدم لقوات النظام، واسعة أو محدودة، لقضم مزيد من المساحات.

استهداف «قسد»

استهدف الجيش التركي، أمس السبت، بقذائف المدفعية مواقع وتجمعات «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في منطقة تل رفعت في ريف حلب الشمالي، فيما وقعت إصابات في صفوف عناصر «قسد» خلال محاولة تسلل تصدى لها «الجيش الوطني» التابع للمعارضة على محور قرية جهبل شمال عين عيسى بريف الرقة الشمالي. كما تبادلت فصائل في «الجيش الوطني» و«قسد» القصف المدفعي والصاروخي قرب مدينة منبج وبلدة عين عيسى.

غزة: إصابتان وأضرار كبيرة بقصف إسرائيلي

> أصيبت طفلة وشاب، فجر أمس السبت، جراء غارات إسرائيلية شنتها طائرات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة

غزة ـ **ضياء خليل**

عاش سكان قطاع غزة الفلسطيني أمس السبت يوماً جديداً من القصف الإسرائيلي الذي خلف إصابتين بين المدنيين، وذلك عندما شنّت طائرات الاحتلال الإسرائيلي سلسلة من الغارات فجراً على مناطق متفرقة، قبل أن يعود الهدوء إلى القطاع لاحقاً، ويكشف عن خسائر مادية كبيرة وأضرار بمؤسسات خدماتية وصناعية، وبُنى تحتية، ومنازل المواطنين. وجاءت هذه الاعتداءات، بحسب جيش الاحتلال، رداً على إطلاق صاروخين من غزة باتجاه مدينة عسقلان في الأراضي المحتلة مساء أول من أمس الجمعة. وشنت طائرات حربية إسرائيلية سلسلة غارات استهدفت مواقع عدة للمقاومة في مناطق متفرقة من القطاع، كان أعنفها شرق حي التفاح شرق مدينة غزة، حيث استهدفت موقعاً تدريبياً بخمسة صواريخ. وأصيبت طفلة وشاب، بشظايا الصواريخ الإسرائيلية شرق حي التفاح. وقال شهود عيان إن الإصابتين طفيفتان، وجرى نقلهما إلى مجمّع الشفاء الطبي غرب مدينة غزة لتلقي العلاج. وأحدث القصف على موقع المقاومة بأطراف الحي كذلك دماراً كبيراً في منازل الفلسطينيين وفي مستشفى «الشهيد محمد الدُرة»، الحكومي الخاص بالأطفال. واستنكرت وزارة الصحة الفلسطينية بغزة، القصف الإسرائيلي، موضحةً أنّ «عشرات الأطفال المرضى، وأمهاتهم داخل المستشفى إلى جانب الطواقم الصحية، أصيبوا بالهلع، جراء القصف». كما استنكرت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في غزة، القصف الإسرائيلي الذي ألحق أضراراً «كبيرة بمسجد الودود، في حيّ التفاح». واستهدفت طائرات الاحتلال الحربية كذلك أرضاً فارغة قرب الحي، ما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن منازل في المنطقة.

من جهتها، قالت وزارة التنمية الاجتماعية في غزة، إن القصف الأخير ألحق أضراراً كبيرة بكافة أقسام مركز «تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة» التابع لها. وأوضحت المتحدثة باسم الوزارة، عزيزة الكحلوت، في تصريح لـ«الأناضول»، أن وزارتها وثّقت تعرض «المركز بشكل شبه كامل، لأضرار طاولت جميع أقسامه، جراء القصف، شرقي مدينة غزة».

بدورها، قالت بلدية غزة، إن الطائرات الإسرائيلية قصفت فجر أمس «خط المياه الرئيسي، المغذي للأحياء الشرقية من المدينة، ما أدى إلى تدمير جزء كبير منه». كذلك، قالت شركة توزيع الكهرباء بغزة إن «دماراً كبيراً طاول شبكات الكهرباء، نتيجة القصف». وألحق القصف الإسرائيلي أيضاً الضرر بمصانع ومحال تجارية عدة، تقع بالقرب من المناطق المستهدفة.

وشرق المحافظة الوسطى، قصف طيران الاستطلاع الإسرائيلي نقطة رصد للمقاومة، وشاركت مدفعية الاحتلال في قصف نقطة أخرى شرق مدينة دير البلح وسط القطاع.

وكانت قالت حركة «حماس» في بيان أمس إنّ «شظايا صواريخ الاحتلال أصابت مستشفى أطفال ومركز تأهيل لذوي الحاجات الخاصة، وتسبّب قصف الطائرات الحربية بترويع المدنيين». في المقابل، قال جيش الاحتلال في بيان إن الطائرات أغارت على «بنية تحتية تحت أرضية، تابعة لمنظمة حماس في قطاع غزة، ومنشأة لإنتاج الصواريخ، وموقع عسكري، رداً على إطلاق الصواريخ خلال الليل نحو عسقلان». وأضاف أنّ حركة حماس «تتحمّل مسؤولية ما يجري في قطاع غزة وما ينطلق منه، وستتحمّل تداعيات الأعمال الإرهابية».

وكانت المقاومة الفلسطينية أطلقت، مساء أول من أمس الجمعة، صاروخين تجاه مدينة عسقلان القريبة من الحدود الشمالية لقطاع غزة مع الأراضي المحتلة. وسمع فلسطينيون صوت إطلاق الصاروخين، قبل أن تنطلق صفارات الإنذار في المستوطنات الإسرائيلية شمالي القطاع. وزعم جيش الاحتلال اعتراض القبة الحديدية للصاروخين فوق عسقلان، لكن شهود عيان فلسطينيين قالوا إن أحد الصواريخ لم يتم اعتراضه. وفيما لم يشر جيش الاحتلال إلى سقوط ضحايا أو أضرار، أعلنت أجهزة الطوارئ الطبية الإسرائيلية أنّ طواقمها عالجت بعض الأشخاص الذين أصيبوا بحالة صدمة إثر القصف الفلسطيني.

ولم يُعرف حتى مساء أمس مطلق الصاروخين بالتحديد. وعادة لا تتبنى الفصائل مثل هذه العمليات التي تحمل رسائل سياسية للاحتلال الإسرائيلي في ظل حالة الخنق التي تعيشها غزة. والثلاثاء المقبل، سيشهد قطاع غزة مناورة «الركن الشديد» التي ستنظمها فصائل المقاومة الفلسطينية كافة، وعلى رأسها «حماس» و«الجهاد الإسلامي» وتستخدم فيها كل أنواع الأسلحة وسيتم خلالها إطلاق الصواريخ باتجاه البحر.

> **أضرار بمؤسسات خدماتية وصناعية وبُنى تحتية ومنازل**

شرق غرب

وفاة نائب مصري ثالث بكورونا

توفي عضو مجلس النواب المصري عن دائرة محافظة السويس، اللواء حسن عيد، منتصف ليل الجمعة، متأثراً بإصابته بفيروس كورونا. ومن المقرر إجراء انتخابات تكميلية في الدائرة عقب اعتماد البرلمان الجديد خلو المقعد رسمياً. وبذلك يكون عيد هو النائب المتوفى الثالث عقب إجراء الانتخابات بسبب الإصابة بكورونا، قبيل انعقاد أولى جلسات البرلمان الجديد في يناير/ كانون الثاني المقبل، إذ سبقه النائبان فوزي فتى وجمال حجاج.

(العربي الجديد)

الشرطة الأميركية تبحث عن أدلة انفجار ناشفيل

واصل أفراد الشرطة الأميركية وعناصر اتحادية في مدينة ناشفيل بولاية تينيسي، أمس السبت، البحث عن أدلة لتحديد كيف ولماذا انفجر منزل متنقل يوم عيد الميلاد، مما أدى إلى إصابة ثلاثة أشخاص وإلحاق أضرار بعشرات المباني. وانفجر المنزل المتنقل، الذي كان متوقفاً في أحد شوارع ناشفيل، فجر الجمعة بعد لحظات من تعامل الشرطة مع بلاغات عن إطلاق نار في المنطقة وملاحظتها للمنزل المتنقل وسماع رسالة آلية صادرة منه تحذر من وجود قنبلة. ويفحص المحققون ما يعتقدون أنها أشلاء بشرية عثر عليها قرب مكان الانفجار.

(رويترز)

وفاة جورج بليك: آخر عميل بريطاني ـ سوفييتي

توفي جورج بليك، ضابط المخابرات البريطاني السابق الذي كان عميلاً مزدوجاً للاتحاد السوفييتي، في روسيا، عن عمر يناهز 98 عاماً. وأعلن جهاز المخابرات الخارجية الروسي، وفاة بليك أمس السبت في بيان لم يذكر فيه أي ظروف لوفاته. وعبّر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن تعازيه، وأشاد ببليك باعتباره «محترفاً لامعاً» ورجلاً «يتمتع بشجاعة ملحوظة».

(أسوشييتد برس)

قتلى من قوات حفظ السلام في أفريقيا الوسطى

أعلنت الأمم المتحدة، أمس السبت، أنّ ثلاثة من قوات حفظ السلام من بوروندي قتلوا وأصيب اثنان آخران في جمهورية أفريقيا الوسطى أول من أمس الجمعة، في هجمات شنها مقاتلون مسلحون. وقال ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس (الصورة)، في بيان، إنّ الأخير ندد بالهجمات التي وقعت في دكوا بمقاطعة كيمو وباكوما في محافظة مبومو قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية اليوم الأحد.

(أسوشييتد برس)

إحباط هجوم لـ«داعش» في داغستان

أعلن جهاز الأمن الفيدرالي الروسي، أمس السبت، أنه أحبط هجوماً كانت تعده خلية تابعة لتنظيم «داعش» في داغستان، الجمهورية الروسية الواقعة في القوقاز، وأوقف على إثر ذلك أربعة أشخاص. وذكر الأمن الفيدرالي في بيان أن «أعضاء المجموعة كانوا يخططون لتفجير عبوة قرب مبنى إداري تابع لقوات الأمن، ثمّ شنّ هجوم مسلح ضد موظفي وزارة الداخلية» في محج قلعة عاصمة داغستان.

(فرانس برس)

الغلاف

تدفع قضية عودة وزير الدفاع الجزائري الأسبق خالد نزار إلى البلاد، وقبلها حصول عدد من المراجعات القضائية، إلى الاعتقاد بأن تسويات عسكرية - عسكرية تجري داخل الجزائر

الجزائر
مصالحات الجنرالات

سياقات لكبح صراعات داخلية أو مصالحة تستثني الحراك

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

لا تزال العودة المفاجئة لوزير الدفاع الجزائري الأسبق، خالد نزار، إلى الجزائر، قبل أسبوعين، على الرغم من ملاحقته من قبل القضاء العسكري في العام 2019، وإدانته في فبراير/ شباط الماضي، في قضية التآمر على سلطة الدولة والجيش بـ20 سنة سجناً، تثير الكثير من الجدل، لا سيما بعدما أظهرت صور مسربة أول من أمس أنه عاد إلى الجزائر عبر طائرة رئاسية أرسلت لتقلّه من إسبانيا، حيث كان يقيم هناك منذ هروبه من البلاد في إبريل/نيسان 2019. وبرزت تساؤلات عمّن أصدر قراراً بإرسال الطائرة الرئاسية إلى نزار. وقالت مصادر متطابقة إن قاضي التحقيق في المحكمة العسكرية بالبليدة، قرب العاصمة الجزائرية، استمع إلى نزار عقب عودته مباشرة بعدما سلّم نفسه للسلطات بهدف إفراغ هذا القرار من محتواه الإجرائي. ووفقاً لما يقتضيه القانون، يتم إيداع المعني السجن 48 ساعة، ثم تمكين المتهم من تقديم طعن في الحكم الغيابي الصادر في حقه، وإعادة محاكمته أمام المحكمة العسكرية، على أن يكون لقاضي التحقيق حق تقدير إما إيداع المعني السجن المؤقت، أو وضعه في حالة سراح تحت الرقابة القضائية إلى حين إعادة المحاكمة.

وربط العودة، بسلسلة من المراجعات القضائية التي حصلت خلال الأشهر القليلة الماضية، لقضايا وملفات عدد من الجنرالات والعسكريين الذين وُضعوا قيد الملاحقة من قبل القضاء، خلال فترة سيطرة قائد الأركان الراحل الفريق أحمد قايد صالح على الحكم، يدفع إلى الحديث عن «تسوية وتفاهمات عسكرية - عسكرية». ولا يُعرف ما إذا كانت هذه التسويات تستهدف «كبح الصراعات» في ظرف داخلي وخارجي حرج، أم إجراء مصالحات داخلية على حساب الحراك والمطلب الديمقراطي. يذكر أن نزار، كان قد عاد في شهر ديسمبر/كانون الأول الحالي، إلى الجزائر، قادماً من إسبانيا، وذلك بعد عام ونصف من الفرار، بسبب ملاحقته من قبل القضاء العسكري في قضية ما يعرف بـ«اجتماع 30 مارس/آذار 2019»، والذي كان يهدف بحسب القضاء إلى الإطاحة بأحمد قايد صالح، وإنشاء رئاسة انتقالية تحل محل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. ويبدو أن الوقت وحده سيكون كفيلاً بالإجابة عن كثير من الأسئلة، المتعلقة بالتطورات الحاصلة في مستوى ما من هرم السلطة، وتأثيرها على المستقبل السياسي للبلاد، وتحديداً توضيح ما إذا كان ما يحدث، يدخل ضمن سياق تصحيح أخطاء ارتكبت سابقاً، كما يعتقد البعض، أم أنها جزءٌ من إعادة ترتيب الجيش الجزائري والنظام السياسي بشكل عام وتوازناته الداخلية، تمهيداً لاستحقاقات داخلية وخارجية صعبة.

رسائل تصالح قبل عودة نزار

قبل عودة خالد نزار، كان القضاء الجزائري قد أفرج في شهر يوليو/تموز الماضي عن الجنرال جبار مهنّي، بعد تبرئته من تهم فساد كانت وُجّهت إليه. وفي شهر أغسطس/ آب الماضي، تمّ الإفراج أيضاً عن الجنرال عبد القادر آيت واعراب، المعروف باسم «حسّان»، والذي شغل في السابق منصب قائد وحدات مكافحة الإرهاب في جهاز الاستخبارات، بعد خمس سنوات من سجنه في قضية ذات بعد أمني. وسبق ذلك، الإفراج في بداية العام الحالي، عن الجنرال حسين بن حديد، الذي كان ملاحقاً بتهمة إضعاف معنويات الجيش وإهانة قائد عسكري. وكان واضحاً أن دعوة قائد أركان الجيش السعيد شنقريحة، للجنرال بن حديد، واستقباله في الاحتفال الرسمي الذي أقامه الجيش بمناسبة عيد استقلال الجزائر في 5 يوليو/تموز الماضي، وتركيز التلفزيون الرسمي على الحديث بين الرجلين، بمثابة رسالة «تصالح» وجّهتها قيادة الجيش للعسكريين الملاحَقين قضائياً، تنم عن استعدادها لتسوية ملفاتهم. وتبع ذلك أيضاً إلغاء تهمة التخابر، التي كانت موجهة للجنرال علي غديري، وهو مرشح سابق للرئاسة، يقبع في السجن حالياً، وتعديل تهمة إهانة الجيش من جناية إلى جنحة، تمهيداً للإفراج عنه بحكم مخفف في وقت قريب.

لكن القضية الأكثر إثارة، والأبرز التي تجري مراجعتها في هذا السياق السياسي، تلك المتعلقة بقضية التآمر على الدولة والجيش، والمتهم فيها قائدا جهاز الاستخبارات السابقان، الفريق محمد مدين (المعروف بالجنرال توفيق) وبشير طرطاق، ووزير الدفاع الأسبق خالد نزار، بالإضافة إلى شقيق الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، السعيد بوتفليقة (بوتفليقة وطرطاق ومدين موقوفون حالياً)، والأمينة العامة لحزب العمال، لويزة حنون، التي أطلق سراحها في فبراير/شباط الماضي، مع الإبقاء عليها قيد المراقبة (تمّت تبرئتها من تهمة التآمر). وكانت المحكمة العليا في الجزائر قد أصدرت قراراً في 18 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، بإلغاء أحكام سابقة كان أصدرها القضاء العسكري في حقّ هؤلاء، وتقضي بإنزال عقوبة السجن لمدة 15 عاماً، بحقّ قائدَي جهاز الاستخبارات السابقَين، وشقيق الرئيس السابق، و20 سنة حبساً لنزار. وتقررت إعادة المحاكمة قريباً. ولا تشك كلّ الأطراف المراقبة للوضع في الجزائر، أن تسريع القضية يهدف إلى إفراغها من محتواها السياسي، تمهيداً لإخلاء سبيل المتهمين، ضمن سيناريو التسوية المطروحة.

تصحيح لأخطاء؟

واعتبرت القاضية السابقة والناشطة السياسية زبيدة عسول، في مداخلة إذاعية، أخيراً، أنّ كل ما يحدث «هو تصحيح لأخطاء فادحة، وإرجاع الأمور إلى نصابها في قضايا مفبركة، كان ارتكبها قائد الأركان الراحل أحمد قايد صالح، الذي عمل فور إمساكه بزمام الأمور على التخلّص من منافسيه السياسيين والعسكريين، مثل ما فعل مع رئيس الاستخبارات السابق الجنرال توفيق، وطرطاق، ونزار». واعتبرت عسول أن قضية الجنرال خالد نزار، مثلاً، ومنذ انطلاقتها، كانت «تصفية حسابات»، لكن بعض المحللين، يضعون التطورات المتسارعة ذات الصلة بإعفاء العسكريين السابقين من الملاحقات والتمهيد لتبرئة والإفراج عن قائدَي جهاز الاستخبارات السابقَين محمد مدين وبشير طرطاق، في سياق تفاهمات بين مجموعتين من العسكريين: القيادة الحالية للجيش، وما يعرف بـ«مجموعة توفيق» التي كان قائد أركان الجيش الراحل قد زجّ بها في السجون وعرّضها للملاحقات القضائية، وأستبعدها تماماً من المشهد.

وفي السياق، يرى الباحث في الشؤون السياسية والأمنية، رضوان منصوري، أنطباقاً على ما يحدث في الجزائر، فنحن بصدد تسوية سياسية بين أجنحة السلطة، وهي تسوية مع جماعة عصبية من عصب السلطة)، وذلك لخلق توازنات داخلية». ويعرب منصوري في حديث لـ«العربي الجديد»، عن اعتقاده بأن «السماح بعودة نزار، هو ضمانة لحسن نيّة قيادة الجيش في المضي بإيداع الخيار التصالحي، إذ يبدو أنها لم تستطع حسم تفوقها وسيطرتها على كامل مجالات السلطة الفعلية، إلا بتقديم تنازلات للوصول إلى توازنات مقبولة داخل السلطة تضمن الاستقرار». ويرأيه، فإن ذلك قد يحلّ مشكلة بالنسبة لقيادة الجيش، لكنه يعطي في الوقت نفسه «مؤشراً سلبياً للكتلة الشعبية والسياسية، التي ساندت السلطة في تثبيت المسار الانتخابي، وفي تمرير الانتخابات، ويرسل إشارات واضحة، بعدم وجود أي بادرة حسن نية لتغيير طريقة التعامل مع مطالب الشعب». كما يعتبر أنه «يمكن الاعتقاد أن نتيجة التسويات القائمة، ستكون مزيدا من القمع والاعتقال والغلق الإعلامي والتضييق على المسيرات».

تمّت إدانة نزار بـ20 سنة سجناً (رياض كراديني/فرانس برس)

> القضية الأكثر إثارة تبقى المتعلقة بتهمة التآمر
>
> قد يجد الحراك الشعبي نفسه في حالة حصار تنهي وجوده

ملاحقات «انتقامية»؟

انتقلت الملاحقات القضائية في الفترة الأخيرة، إلى محيط قائد أركان الجيش الجزائري الراحل، الفريق أحمد قايد صالح، على غرار اعتقال سكرتيره الخاص الملازم فرميط يونيرة، في يوليو/تموز الماضي، ومساعده في جهاز الاستخبارات، مدير الأمن الداخلي السابق، واسيني بوعزة، بالإضافة إلى استمرار التشهير بأبنائه الأربعة، وهم أحمد قايد يومدين وأحمد قايد مراد وأحمد قايد عادل وأحمد قايد هشام، ونشر بلاغ في حقهم بقضايا فساد.

ما محل الرئيس من التسوية؟

منذ بدء مؤشرات التسوية بين العسكريين، ومراجعة عدد من القضايا المرتبطة بجنرالات سابقين وإعفائهم من الملاحقات القضائية، بدا بالنسبة للبعض أن الرئيس عبد المجيد تبون (يتواجد منذ أواخر أكتوبر/تشرين الثاني الماضي في ألمانيا بعد إصابته بفيروس كورونا وسفره للعلاج ثم قضاء فترة نقاهة)، غير معني بهذه التسويات. وطرح سؤال في هذه الأثناء عن موقفه، وما إذا كانت هذه التطورات تتم بمعرفة ودعم منه، في سياق تصالحي بين أقطاب السلطة، يستهدف تجنيب مزيد من القلاقل والمشكلات، أم أن قيادة الجيش النافذة تستغل غياب الرئيس تبون ومرضه. برأي المحلل وأستاذ العلوم السياسية مصطفى خواص، فإنّ «المؤشرات الكثيرة تدل على أن الرئيس تبون لا محل له في هذه التسويات، وهو على هامش التطورات، خصوصاً أن شعبيته تقلصت بشكل بالغ، بسبب ضعف الإنجازات والطريقة التي مرّر بها الدستور». ويعتبر خواص أيضاً، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن تبون «يفتقد كذلك إلى حزب قوي أو حام سياسي، وهذا يضعه في موقف ضعف إزاء تطورات في هذا المستوى». ويرى المحلل السياسي أن «قرار إدخال وزير الدفاع الأسبق الجنرال نزار إلى البلاد بهذه الطريقة، لا يخلو من بعض التحدي والتجاوز لقوانين وأحكام الدولة، وهذا يدّم أيضاً على الشعور بالقوة الذي يوجد لدى العسكريين». ويذهب خواص إلى الاعتقاد بأن التسويات التي تتم بين العسكريين، سيكون لها أثر مباشر أيضاً على تغيير حكومي محتمل، وداخل بعض المؤسسات، في المرحلة المقبلة.

اي انعكاسات على مستقبل الحراك؟

من ضمن الأسئلة المهمة المرتبطة بهذه التطورات والتوازنات الجديدة، ما يتعلق أيضاً بمستقبل الحراك الشعبي ومكوناته، وكيف سيكون مصير الحركة المطلبية الديمقراطية والانتقال السياسي منذ 22 فبراير/شباط 2019. تذهب بعض التحاليل إلى أن الحراك الشعبي، الذي وجد نفسه في جملة من التناقضات والصراعات التي اندلعت بين أقطاب النظام منذ 2015 عقب إزاحة قائد جهاز الاستخبارات حينها الجنرال توفيق، ثم الصراعات التي حدثت منتصف العام 2018، منفذاً للانفلات وكسر قبضة السلطة على الشارع، قد يجد نفسه، أي الحراك، في حالة حصار تنهي وجوده الميداني والسياسي. ويأتي ذلك في ظل عودة التفاهمات بين أقطاب السلطة ومجموعاتها النافذة في الجيش ومفاصل الحكم، خصوصاً إذا ما نجحت السلطة السياسية في استيعاب مكونات الحراك داخل مسار الانتخابات النيابية المقبلة.

وفي هذا الإطار، يعرب الناشط السياسي، الأستاذ في جامعة الجزائر، حسين دواجي، في حديث لـ«العربي الجديد»، عن اعتقاده بأن «الحراك انتهى عملياً، وإذا سلمنا جدلاً أن موجة ثانية قد تعود إلى التشكل مع العودة التدريجية إلى الوضع الصحي الطبيعي، فإن أثرها لن يكون قوياً ومؤثراً على سيرورة نظام الحكم، مثل ما حدث مع الموجة الأولى». ويُرجع الناشط السياسي ذلك إلى ما يقول إنها «عوامل واقعية، تتلخص ببساطة في أن النظام الذي أخذه الحراك على حين غرة، وهو في وضع سيئ، وبما أنه نجح في أن يمتص الصدمة الأولى، فإنه الآن يكون قد استوعب الدرس، ولن يسمح بتكرار الذي حدث تحت أي طائلة، وهو ما تثبته الكثير من المؤشرات على الأرض». ومن أبرز تلك المؤشرات، بحسب رأيه، التطورات الجديدة والمتعلقة بالتشكيل الجديد لبنية النظام، أو تلك الخارجية التي تخص الوضع الإقليمي. ويعتبر دواجي أنه «مع التوازنات الجديدة، فإننا قد نشهد استمرار السلطة في السير بخريطة الطريق من دون تراجع عنها، وأكثر من ذلك، قد نشهد حالة انتقامية، وهذا متوقع لأن النواة الصلبة للنظام لن تتسامح مع من كانوا سبباً في ما حدث»، خصوصاً وأن هناك من يُدرج تحول الملاحقات القضائية في الفترة الأخيرة إلى محيط قائد الأركان الراحل أحمد قايد صالح، ضمن سياق الانتقام منه، باعتباره الطرف الرئيس في ما حدث لنزار وتوفيق ومجموعة من العسكريين.

ويكرس كل ما يحدث في الجزائر اليوم حقيقة وجود التأثيرات السياسية والسلطوية على القضاء، سواء في مسارات إدانة أفراد لغايات سياسية، أو تبرئتهم في المقابل. ومن بين الملاحظات الإضافية، أن هذه «التسويات» هي «عسكرية - عسكرية» صرفة، أي أنها لا تشمل الكتلة السياسية من الموظفين الحكوميين ورؤساء الحكومات والوزراء السابقين الملاحَقين في قضايا فساد، والذين تركوا لحال مصيرهم، بمن فيهم السعيد بوتفليقة. وليس من باب الصدفة، أن يصدر القضاء المدني، وتحديداً محكمة سيدي محمد، وسط العاصمة الجزائرية، قراراً بإيداع السعيد بوتفليقة السجن المدني، تحسباً لقرار الإخلاء الذي يتوقع أن يصدره في الفترة المقبلة القضاء العسكري (في إطار التسوية السالفة الذكر) في القضية التي تضمه مع كل من محمد مدين وطرطاق (موقوفان في السجن) وخالد نزار.

تبون مستبعد

يعرب المحلل السياسي مصطفى خواص عن اعتقاده بأن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة) «ليس جاهزا لمواجهة اقطاب داخل السلطة والجيش، وليس من مصلحته الاعتراض على بعض القرارات، الى حين تثبيت قوته واتصالاته مع رؤساء العالم واكتساب القوة اللازمة». ويوضح ان ذلك «يعود بنا الى نفس بدايات عبد العزيز بوتفليقة في الحكم، عندما كان يقضي معظم وقته مسافرا لجلب الدعم الخارجي لنفسه بمواجهة المجموعة ذاتها من السلطة».

الحدث

انتخابات النيجر اليوم: أول انتقال سلمي للسلطة

> من المنتظر أن تشهد النيجر أول انتقال ديمقراطي للسلطة بها منذ الاستقلال في انتخابات تجرى اليوم الاحد

تُجري النيجر، إحدى أفقر دول العالم التي قوضتها هجمات الجماعات المتطرفة، أول انتقال ديمقراطي سلمي للسلطة في تاريخها، من خلال انتخابات رئاسية تنظّم اليوم الأحد، ويغادر على إثرها، الرئيس محمدو يوسفو الذي يحكم البلاد منذ 2011، السلطة بعد انقضاء ولايتيه الدستوريتين. ولم يشهد هذا البلد الواقع في منطقة الساحل في السابق أي انتقال للسلطة بين رئيسَين منتخبَين منذ استقلال الدولة عن فرنسا في عام 1960، جراء الانقلابات التي كانت تطيح الرؤساء (1974 و1996 و1999 و2010).

وسيكون الانتقال مهماً ليس فقط في النيجر، وإنما في غرب أفريقيا بالكامل، حيث تمسك الزعماء أخيراً بفترات ثالثة متنازَع عليها في غينيا وساحل العاج، وسيتعين على الرئيس المقبل في النيجر التعامل مع مشكلات كبيرة، على رأسها مهمة الأمن ومكافحة الجماعات المتطرفة، فضلاً عن الفقر والنزوح والفساد.

ولقي انسحاب يوسفو ترحيباً في الساحة الدولية فيما يتمسك العديد من رؤساء الدول الأفريقية بالسلطة. وقال يوسفو «إن تسليم السلطة في عام 2021 لخليفة منتخب ديمقراطياً، سيكون أعظم إنجاز لي، وسيكون سابقة في تاريخ بلادنا».

وستتنافس ثلاثون مرشحاً للحصول على أصوات حوالي 7.4 ملايين ناخب من أصل حوالي 23 مليون نسمة، بينما ينتخب أيضاً نواب لنحو 171 مقعداً في الجمعية الوطنية. وإن لم يفز مرشح واحد بأكثر من 50 بالمائة من الأصوات للانتخابات الرئاسية، فسيصوت ناخبو النيجر في جولة إعادة تجري يوم 21 فبراير/ شباط المقبل.

المرشح الأوفر حظاً هو محمد بازوم، وزير الداخلية والخارجية السابق، الذي يُعتبر الذراع اليمنى للرئيس يوسفو. ويطمح بازوم للفوز في الجولة الأولى، وهو ما لم يحدث في تاريخ البلاد سابقاً، ويتمتع هذا الرجل البالغ من العمر 60 عاماً، بتأييد كبير جراء الفوز الساحق الذي حققه «الحزب النيجري من أجل الديمقراطية والاشتراكية» الذي ينتمي إليه في الانتخابات المحلية التي أُجريت في 13 ديسمبر/كانون الأول الحالي. وقد وضع نفسه «على خطى يوسفو» ووعد بتسليط الضوء على الأمن والتعليم وخصوصاً للفتيات.

من المرشحين الآخرين أيضاً رئيس الدولة السابق الذي قام بانقلاب في 2010، الجنرال المتقاعد سالو جيبو، والذي قال إن أفضل ما سيفعله مكافحة التطرف. يخوض السباق معهما كذلك، إبراهيم يعقوبو، وزير الخارجية السابق في حكومة يوسفو، والذي طُرد من الحزب الحاكم بسبب مخالفات وانتقل إلى المعارضة، ويتعلق برنامجه الانتخابي بمكافحة الفساد.

لكن أبرز منافسة ليزوم تأتي من الرئيس السابق ماهامان عثمان، الذي يحظى بدعم زعيم المعارضة هاما أمادو، الذي رفضت المحكمة الدستورية ترشحه بسبب إدانته في عام 2017 في قضية اتجار برضّع. وينكر أمادو الاتهامات ويصفها بأنها مسيّسة. وهناك أيضاً رئيس الوزراء السابق أبوبا البادي، الذي يعتبره البعض خصماً رئيسياً لبازوم كذلك في غياب أمادو.

ورأى مصدر مطلع على السياسة النيجيرية في حديث لـ«فرانس برس»، «أننا في حملة مضحكة»، مضيفاً «لدينا انطباع بأن بازوم (الذي يعتزّ لكونه زار 240 بلدية من أصل 266 في البلاد) هو الوحيد الذي يقوم بحملة». وأشار المصدر إلى عدم تجديد الطبقة السياسية، مع ترشح ما لا يقل عن رئيسَين سابقين وسبعة وزراء سابقين، ويزيد معدل أعمارهم عن 60 عاماً في بلد يشكل الشباب فيه غالبية السكان.

ووسط هذه المعركة الانتخابية، تفرض مسألة الأمن نفسها على المشهد. فقد كانت هجمات شنّها متطرفون قد أثرت على الانتخابات المحلية قبل أسبوعين، عندما قتل متمردون على صلة بجماعة «بوكو حرام»، في 12 ديسمبر الحالي، 34 شخصاً

> يعدّ الوزير السابق محمد بازوم المرشح الأوفر حظاً

يتنافس للألوان مرشحا على أصوات 7,4 ملايين ناخب (يسوف سانوغو/فرانس برس)

في تومور بمنطقة ديفا قبل يوم من التصويت. ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، حدث هجوم آخر، في الغرب قتل فيه 7 جنود في 21 ديسمبر الحالي، حيث ينشط تنظيم «داعش» في الصحراء الكبرى بشكل منتظم، وهو ما يذكر بأهمية مسألة الأمن. وتقاتل النيجر منذ سنوات الجماعات المتطرفة في منطقة دبابة بمطرقة. سنعزّز قوى الأمن الداخلي لمحاربة هؤلاء الإرهابيين». ومن خطط بازوم دمج الشباب من المناطق المتأثرة بالهجمات المسلحة في الحرس الوطني. إذ يعارض هذا المرشح تشكيل مليشيات أو جماعات الدفاع الذاتي كما هي الحال في بوركينا فاسو أو مالي، لكنه يؤكد أن اندماج الشباب «سيحدث فرقاً»، وبأمل أن يكون هذا هو «الحل» لمواجهة المتشددين.

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس)

تقرير

علاقة إيران و«طالبان»: قصة طويلة من الخدمات المتبادلة

> غيّر اتفاق الدوحة بين حركة «طالبان» وواشنطن من نظرة طهران إلى الحركة، التي كانت إيران تعتمد عليها لمواجهة القوات الأميركية والمد الغربي. إلا أن العلاقات بينهما، ورغم تدهورها، لم تنقطع كلياً

كابول ـ **صبغة الله صابر**

لم تمرّ تصريحات وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، قبل أيام، حول التطورات في أفغانستان، بما في ذلك اعتباره أن «طالبان» جماعة «إرهابية»، من دون موقف اعتراضي من الحركة، التي رات في موقفه تدخلاً في شؤون أفغانستان، خصوصاً بعد نصحه الحكومة بأن تستفيد من المقاتلين الأفغان في مليشيا «فاطميون»، التي أسستها إيران في سورية، لمواجهة تنظيم «داعش». وأكدت الحركة أن تصريحات ظريف الأخيرة تدخل سافر في شؤون أفغانستان، وهي تثبت قلة معرفة الرجل. وقال المتحدث باسم الحركة ذبيح الله مجاهد، في بيان، إن تصريحات ظريف قد تضر بمصلحة أفغانستان وإيران، والحركة ليست جماعة إرهابية، كما تتصور طهران. وكان ظريف أكد، في حوار مع قناة «طلوع» الأفغانية المحلية الأثنين الماضي، أن طهران تعتبر حركة «طالبان» جماعة إرهابية لأنها قامت باعمال عنف في أفغانستان، ولأن مجلس الأمن الدولي يعتبرها جماعة إرهابية محظورة. ونوه إلى أن «طالبان» قتلت دبلوماسيين إيرانيين في العام 1998، وطهران لم تنس ذلك الحادث، غير أنها لا تعتزم الانتقام منها. وحول مستقبل المقاتلين الأفغان الذين شاركوا في حرب سورية لصالح النظام بدعم وتجنيد إيراني، وهم المعروفون بـ«الفاطميين»، نصح ظريف الحكومة الأفغانية بأن تستعين بهؤلاء في مواجهة تنظيم «داعش» كونهم من المدربين في الحرب، وهم قوة منظمة، معترفاً بوجود خمسة آلاف مقاتل. وقد أثار هذا الأمر، بالإضافة إلى رد «طالبان»، ردود فعل مناهضة في الأوساط الإعلامية والشعبية الأفغانية.

وقال الأكاديمي لطف الله حفيظ، لـ«العربي الجديد»، إن إيران، التي استغلت الوضع المأساوي للاجئين الأفغان وجندتهم إلى سورية من أجل الحرب إلى جانب نظام بشار الأسد، هي الآن تنصح الحكومة الأفغانية بأن تستعين بهؤلاء، وهو تدخل في شؤون أفغانستان. واعتبر أن الأمر يشكل خطراً على مستقبل أفغانستان، إذ إن «الفاطميين» قوة لا يستهان بها، وقد تستخدمها إيران للحفاظ على عمقها الاستراتيجي في أفغانستان.

وكان تدهور العلاقات بين طهران و«طالبان» بدأ مع توقيع اتفاقية الدوحة بين الحركة والولايات المتحدة في 29 فبراير/شباط الماضي. وأثار التوافق التاريخي، وقتها، ردود أفعال مختلفة في المنطقة، بينها استياء طهران، لأن التوافق بين «طالبان» وواشنطن كان بمثابة المصالحة بينهما، كما أنه يتيح للحركة فرصة لأن تكون شريكة استراتيجية لأميركا على المدى البعيد. وقال المحلل الأمني أحمد زيبر عصمت، لـ«العربي الجديد»، إن التوافق بين واشنطن و«طالبان» كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير في ما يتعلق بالعلاقات بين الأخيرة وطهران، إذ إن التعاون بين الحركة وطهران كان من أجل مجابهة المد الغربي وقتال القوات الأجنبية. واعتبر أن توافق الدوحة يتيح فرصة لحركة «طالبان» للوصول إلى سدة الحكم، أو على الأقل لكي يكون لها وزن كبير في مستقبل أفغانستان، وطهران لن تتحمل الحركة السنية المتشددة المقربة أو المتصالحة مع واشنطن. وأكد أن إيران لم تعتمد منذ البداية كلياً على الحركة من أجل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، لكن صداقتها كانت على أساس محاربة القوات الغربية.

وتغيرت العلاقات الإيرانية مع «طالبان» من العداء الكامل نحو الصداقة الكاملة، والتعاون متعدد الأطراف والجوانب، خلال فترة رئاسة محمود أحمدي نجاد (2005-2013) كان أساسها محاربة القوات الأميركية والمد الغربي. كما عززت قوة تنظيم «داعش» في مناطق مختلفة من أفغانستان العلاقات بين «طالبان» وإيران، إلى جانب اعتماد طهران على القوى السياسية وبعض أمراء الحرب، وتحديداً في المناطق التي تقطنها أقلية هزارة الشيعية في شمال ووسط أفغانستان.

وأشار عصمت إلى أن إيران لها نفوذ كبير في أفغانستان، وهي تعتمد بشكل مستقل ودائم على الأحزاب الشعبية، مثل «الوحدة» و«الفاطميون». أما اعتمادها على «طالبان» فقد كان بشكل مؤقت، لأن العداء بينهما أيديولوجي، فـ«طالبان» حركة سنية متشددة والعداء بينهما كان بادياً منذ ظهورها. وبالتالي علاقتها مع طهران ليس على أساس الأيديولوجيا، إنما على أساس المصالح.

وبينما تدعي طهران أن علاقتها بحركة «طالبان» هدفها إحلال الأمن في أفغانستان، فإن ثمة من يتهمها بتقديم دعم لوجستي وعسكري وإنشاء مراكز تدريب لمسلحي «طالبان» في عدة مدن إيرانية. وكان الأمين علي شمخاني اعترف رسمياً، أواخر العام 2018، بعلاقات طهران مع «طالبان»، وكانه يحذر الغربيين من وجود صلة بين بلاده وبين الحركة التي كانت تقاتلهم في أفغانستان. ورأى مراقبون أن العلاقات بين طهران و«طالبان» لم تكن وليدة العام 2018، بل سبقت ذلك. وقال المحلل الأمني عبيد الله وزيري، لـ«العربي الجديد»، إن العلاقة بين «طالبان» وطهران قوية في آخر أيام أحمدي نجاد، وهي كشفت عدداً من هذه العلاقة في 2018، وأن قياديين في الحركة زاروا طهران، غير أن تلك العلاقة الآن على وشك الاضمحلال.

ومع أن إيران نفت أن يكون زعيم «طالبان» السابق الملا أختر منصور قد قتل بطائرة من دون طيار أميركية في باكستان في مايو/ أيار 2016 وهو عائد من إيران، مرحبة بأي خطوة تهدف لإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة، إلا أن الكثير من المراقبين، وبعض المسؤولين الأفغان والأميركيين أكدوا أن منصور زار إيران أكثر من مرة، وأن أسرته كانت تعيش هناك مع قياديين آخرين في الحركة. ورغم كل الغيوم السوداء التي خيمت على العلاقات بين «طالبان» وطهران بسبب تقارب الأولى مع واشنطن، إلا أن العلاقات لم تنقطع بشكل كامل، حيث أكد ظريف، أخيراً، أن «طالبان»، رغم كل ما قاله حيالها، قوة في أفغانستان ولا بد وأن يكون لها دور في مستقبل هذه البلاد. وكان ذبيح الله مجاهد أكد، في تصريحات سابقة له، أن إيران هي البيت الثاني للأفغان. ما يعني أن العلاقات بين «طالبان» وطهران لم تنقطع كلياً، وأن الطرفين لا يرغبان في ذلك.

وأشار المحلل الأمني عبيد الله وزيري إلى أن العلاقة بين «طالبان» وطهران لم تنقطع كلياً، لأن نجاح اتفاقية الدوحة مرهون بنجاح المفاوضات بين الحكومة الأفغانية والحركة، وقد أثبتت المرحلة الأولى من تلك المفاوضات أن أمامها طريقا طويلا. وأوضح أنه لم يظهر بعد ما إذا كانت إدارة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن ستنفذ بنود اتفاق الدوحة، وستسحب القوات الأميركية من أفغانستان كلياً منتصف العام المقبل كما أن ايران لا ترغب في العودة إلى المربع الأول، حيث كان العداء قائماً بين «طالبان» وبينها إثر مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين على يد الحركة في العام 1998.

استاءت طهران من توقيع «طالبان» وواشنطن اتفاق الدوحة (Getty)

> نصح ظريف الحكومة الافغانية بالاستعانة بعناصر «فاطميون»

الحدث

تنسيق بين تركيا وقوات «الوفاق» لصد المليشيات... وتوجه لإنشاء مكتب مشترك للأمن والدفاع

أنقرة تتحدّى حفتر في طرابلس

تظهر زيارة وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، على رأس وفد عسكري رفيع المستوى للعاصمة الليبية طرابلس، أن أنقرة فضلت الرد مباشرة على تهديدات اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر بأنها لن تتخلى عن قوات حكومة «الوفاق»، وسط معلومات عن إنشاء مكتب ليبي تركي مشترك في مجالي الأمن والدفاع

اسطنبول ـ **جابر عمر**
طرابلس ـ **العربي الجديد**

لم يكد اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر ينتهي من قرع طبول الحرب، مع تهديده تركيا يوم الخميس الماضي بشنّ حرب على قواتها الموجودة في ليبيا، حتى جاء الرد من أنقرة عبر زيارة وزير الدفاع التركي خلوصي أكار للعاصمة الليبية طرابلس أمس السبت على رأس وفد يضم عدداً من القادة العسكريين، مؤكداً مع رئيس المجلس الأعلى للدولة الليبي خالد المشري، استمرار التنسيق المشترك ضد مليشيات حفتر. وعكس الوفد المرافق لأكار، الذي ضم رئيس الأركان يشار غولر، وقائد القوات البرية أومين دوندار، وقائد القوات البحرية عدنان أوزبال، رغبة أنقرة في توجيه رسالة واضحة بشأن استعدادها لأي تصعيد قد تفكر فيه المليشيات التابعة لحفتر. وجاءت الزيارة بعد فترة وجيزة أيضاً من موافقة البرلمان التركي على تمديد مهام القوات التركية في ليبيا لمدة 18 شهراً. وتزامنت مع تأكيد حكومة الوفاق استمرار التدريبات العسكرية التي تتلقاها قواتها من جانب المدربين الأتراك في سياق الاتفاق الأمني المبرم بينهما منذ نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2019. وكانت وزارة الدفاع التركية قد أعلنت، الجمعة الماضي، أن قواتها قدمت تدريبات لعناصر الجيش الليبي على إطلاق النار بالأسلحة الثقيلة.

واجتمع وزير الدفاع التركي بنظيره في حكومة الوفاق الليبية، صلاح الدين النمروش، في مقر وزارة الدفاع في طرابلس، وسط تأكيد أأخير أن زيارة الوفد العسكري التركي برئاسة أكار هي «تأكيد لوقوف تركيا مع الحكومة الشرعية، والمضي في الاتفاقية الثنائية في مجال التدريب ورفع قدرات الجيش الليبي»، بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء الليبية «وال». وأكد النمروش في تصريحات صحافية عقب اللقاء، أنه بُحث «استمرار الاتفاقية المشتركة الموقعة مع الجانب التركي من خلال تكثيف برامج التدريب لقواتنا ورفع قدرات الجيش الليبي والارتقاء بالمنظومة العسكرية لمستويات دولية». وأوضح أن الاتفاقية المشتركة بين البلدين «تتضمن إعادة ترتيب صفوف الجيش الليبي وضخ دماء جديدة وإدخال برامج تدريبية تتوافق مع المستويات العالمية».

من جهته، أعرب أكار، خلال تفقده مع وزير الداخلية الليبي فتحي باشاغا معهد تدريب الشرطة في تاجوراء، عن أمله في إرساء الأمن والسلام على الأراضي الليبية. كذلك شدد رئيس المجلس الأعلى للدولة الليبي خالد المشري وأكار، بحسب بيان عن المكتب الإعلامي للمجلس عقب اجتماعهما، على استمرار التنسيق المشترك «لصد أي محاولة لتحرك معادٍ من قبل قوات المتمرد حفتر الخارجة عن القانون والشرعية للعبث باستقرار ليبيا وأمن مواطنيها».

وأكدا «تطابق الرؤى لطرابلس وأنقرة لحل الأزمة الليبية، وأن السبيل الوحيد لذلك هو عبر المسار السلمي السياسي، وجلوس الأطراف كافة حول طاولة الحوار».

وأكدت مصادر تحدثت لـ«العربي الجديد» أن الزيارة سيعقبها رفع مستوى الوجود التركي العسكري في غرب البلاد. وأشارت المصادر إلى أنه سيُنشأ مكتب ليبي تركي مشترك في مجالي الأمن والدفاع، بالإضافة إلى قوة تُعرف باسم «قوة الاستجابة السريعة» مؤلفة من عناصر ليبية تخرّجت عبر دفعات أخيراً على أيدي مدربين أتراك.

وكان طرفا الصراع في ليبيا قد تبادلا التهديدات خلال الأيام الماضية. وكان حفتر قد دعا، الخميس الماضي، قواته إلى الاستعداد لما وصفها بالمواجهة الحاسمة المقبلة لـ«طرد المستعمر التركي»، فيما ردّ النمروش مؤكداً استعداد قوات «الوفاق» لصد أي هجوم من جانب مليشيات حفتر، وأن حكومته «لن تتخلى عن سرت أو الجفرة أو أي شبر من ليبيا».

وبالتزامن، أعلنت غرفة عمليات تأمين وحماية سرت الجفرة، التابعة لحكومة الوفاق، أن فرقها بدأت بـ«تنفيذ جولات استطلاعية لحفظ الأمن ورصد أي تحرك للمليشيات حفتر وجماعة فاغنر الروسية التابعة لها». وقالت الغرفة، في بيان لها ليل الجمعة الماضي، إن جولات الاستطلاع نفّذت في الصحراء الموازية لمناطق أبوقرين، مروراً بالوشكة ووصولاً إلى بويرات الحسون، مشيرة إلى أن هذه التحركات تأتي في إطار تنفيذ المهام المكلفة لها في إطار حفظ الأمن.

ويبدو أن ارتفاع مستوى التعاون التركي مع حكومة الوفاق هو ما أزعج حفتر وحلفاءه، فبادر إلى التهديد بمواجهة حاسمة، في وقت تستمر فيه تحشيداته العسكرية في مواقع التماس، وسط البلاد. وعلى الرغم من ذلك لا يبدو أن هناك «عودة قريبة للحرب»، برأي الباحث السياسي الليبي مروان ذويب، الذي رأى أن ارتفاع منسوب التوتر بين طرفي الصراع لا يزال يسير في ركب تعثر المسارات السياسية.

وعلى الرغم من أن ذويب عبّر عن مخاوفه من الفراغ السياسي الذي قد يتركه تعثر الجهود الأممية في تفعيل المسارات السياسية، إلا أنه أكد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن زيارة الوزير التركي سترفع في الجانب الآخر مستوى التهديدات، خصوصاً من جانب أطراف إقليمية كالقاهرة. ورأى أن «مهلة عمل اللجنة القانونية لشهرين يعني إطالة أمد فترة الوصول إلى حلول»، في إشارة إلى اللجنة المنبثقة من ملتقى الحوار السياسي الليبي، التي تضم 18 عضواً من أعضاء الملتقى وتهدف إلى متابعة مناقشات اللجنة الدستورية المشكلة من مجلسي النواب والأعلى للدولة. وبحسب ما أعلنت الأمم المتحدة، تتولى اللجنة القانونية إطلاع الملتقى على سير المناقشات كل أسبوعين. كما تختص بتقديم المشورة للملتقى بشأن المسائل القانونية المتعلقة بالإطار القانوني اللازم لتنفيذ الانتخابات في 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021.

يحدث كل ذلك في وقت لم تتحدث فيه البعثة الأممية عن اللجنة الاستشارية التي من شأنها رأب الصدع الحاصل بين أعضاء ملتقى الحوار السياسي بشأن آليات اختيار شاغلي السلطة الجديدة، ما يعني أن هذه السلطة الموحدة لن تظهر قريباً. ووفق الناشط السياسي الليبي مالك هراسة، فإن الجانب التركي يسعى لتقوية وجوده في ليبيا، بعد التفكك الذي شهدته جبهة حكومة الوفاق والخلافات بين مسؤوليها ووزرائها، خصوصاً المسار الذي يتجه فيه باشاغا بعيداً عن سياسات وأهداف أنقرة، ومحاولة استحواذه على المشهد الأمني. ولم يستبعد أن تؤدي المساعي التركية إلى توتير المشهد، مرجحاً صدور تصريحات من جانب حلفاء حفتر.

اكد اكار والمشري تطابق الرؤى لحل الأزمة الليبية

اعلنت قوات «الوفاق» تنفيذ جولات استطلاعية لحفظ الأمن

اعراب اكار عن املة بارساء الامن في ليبيا (الاناضول)

تبادل 48 أسيراً

اجرت اللجنة العسكرية الليبية المشتركة «5+5»، امس الاول، عملية لتبادل 48 اسيرا، بين حكومة «الوفاق» ومليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر. وقال عضو اللجنة عن الحكومة الليبية، مختار نقاصة: «تمت العملية في منطقة الشويرف» جنوب طرابلس. من جهته، قال المنسق الامني للعملية، آمر «كتيبة شهداء صبراتة» محمد المعري: «استبدلنا 33 اسيرا تابعا لمليشيات حفتر، مقابل 15 من قواتنا، بجهود من اعيان صبراتة والزنتان».

خاص

أزمة الحدود السودانية ـ الإثيوبية تخيم على سد النهضة

تؤثر أزمة الحدود السودانية الإثيوبية على ملف سد النهضة، بعدما تم تأجيل لقاءين بشأنه عقب تعثر اجتماع ترسيم الحدود بين البلدين و«البيانات العدائية» بين مصر وإثيوبيا

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تواجه الاتصالات الثلاثية بين مصر وإثيوبيا والسودان لاستئناف مفاوضات ملء وتشغيل سد النهضة العديد من العقبات السياسية والفنية، أخطرها حالة التلاسن غير المباشر بين القاهرة وأديس أبابا. فقد حمّل رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد «جهات لم يحددها» مسؤولية إشعال الأوضاع على الحدود السودانية الإثيوبية المشتركة خلال المواجهات العسكرية بين الجيش السوداني وعصابات الشفتة المدعومة من الجيش الأثيوبي في شهر ديسمبر/كانون الأول الحالي. وجاء موقفه بعد أيام من إصدار وزارة الخارجية المصرية بياناً يؤكد حق السودان في طرد القوات والمليشيات الإثيوبية من أراضيه والالتزام بالاتفاق الحدودي الموقع عام 1903. وتزامن ذلك مع حملة صحافية إثيوبية ترافقت مع تدوينات على مواقع التواصل الاجتماعي تحمّل مصر مسؤولية المواجهات الحدودية وكذلك دعم قومية التيغراي ضد حكومة أبي أحمد في الآزمة الداخلية الطاحنة التي تشهدها إثيوبيا.

وقالت مصادر دبلوماسية مصرية إنه على الرغم من اتفاق الدول الثلاث ضمنياً على الفصل بين الأزمات السياسية الداخلية والبينية ومسار التفاوض بشقيه الفني والقانوني، إلا أن الأحداث الأخيرة أدت إلى تعثر الاتصالات لاستئناف المفاوضات التي كان من المقرر عقد اجتماعين بشأنها الأسبوع الماضي. وبحسب المصادر نفسها فإنّ اجتماعاً بين مديري الاستخبارات في الدول الثلاث وآخر بين وزراء الري كانا سيعقدان خلال الأسبوع الماضي، لكن بسبب البيانات العدائية غير المباشرة وانتهاء اجتماع ترسيم الحدود بين إثيوبيا والسودان من دون نتائج، تم إرجاء اللقاءين إلى أجل غير مسمى.

وأشارت المصادر إلى أنّ حالة الانقسام المسيطرة على مكونات الحكم في السودان تؤدي دوراً كبيراً في عدم استقرار الخرطوم على موقف محدد مع مصر أو إثيوبيا، ليس فقط في ما يتعلق بأزمة سد النهضة، بل أيضاً في مقاربة الأزمة الحدودية.

ويتخذ بعض القادة في مجلس السيادة، وعلى رأسهم النائب الأول لرئيس المجلس، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، مواقف مناوئة لأبي أحمد، ويرون أن الفترة الحالية، والتي يتعرض فيها رئيس الوزراء الإثيوبي لضغط غير مسبوق داخلياً، هي الأنسب لتسوية المشاكل الحدودية بين البلدين، على الرغم من وجود تفاهمات أخرى بين أبي أحمد ورئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك على إرجاء الحل النهائي لتلك المشاكل.

وذكرت المصادر نفسها أنه خلال الاتصالات الاستخبارية بين الدول الثلاث قبل أسبوعين تمهيداً لاستئناف مفاوضات سد النهضة، علمت القاهرة أن قيادات سودانية، حريصة على العلاقات بإثيوبيا منذ رعاية أبي أحمد لاتفاق تشكيل مجلس السيادة بين العسكريين والمدنيين، أبلغت أديس أبابا بمسؤولية حميدتي عن توتر الأوضاع حول الحدود. وأشارت هذه القيادات إلى أنه من يتولى إدارة الحملة لاستعادة السيطرة على المناطق المتنازع عليها والتي تستحوذ عليها مليشيات إثيوبية واقعياً منذ أكثر من ربع قرن. وهو ما اتخذه أبي أحمد ذريعة لاتهام مصر بالوقوف وراء الحملة في هذا التوقيت.

مصر ترى أن أبي أحمد يضخم تأثيرها على الوضع الإثيوبي

القاهرة لن تعترف بأي تفاهم بين أديس أبابا والخرطوم

وبعيداً عن علاقات الاستخبارات المصرية الممتدة صعوداً وهبوطاً مع القوى القومية في الداخل الإثيوبي، خصوصاً قومية الأورومو التي ينتمي لها أبي أحمد وكانت مصر تستضيف عدداً من قياداتها المنفيين والمطاردين خلال حكم التيغراي لإثيوبيا منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، أكدت المصادر المصرية أن رئيس الوزراء الأثيوبي يحاول تضخيم تأثير القاهرة على الوضع الداخلي في بلاده، وكذلك على علاقاته بالسودان، كجزء من سياسة ابتزازه للقاهرة وتسويقه لصورة بلاده كضحية لسياسات مصر على الصعيدين التنموي والأمني، وخصوصاً بين الدول في الاتحاد الأفريقي، وكذلك خلال الاتصالات المستمرة مع العواصم الغربية تحديداً حول ملف سد النهضة.

وقالت المصادر إن «مصر ليست قلقة بسبب تأخر التوصل لاتفاق بشأن السد طالما استمر مستوى الفيضان على وضعه الحالي»، لكنها «لن تعتد بأي تفاهم ثنائي بين إثيوبيا والسودان على أجندة الاجتماعات المقبلة». وكشف أن القاهرة «رصدت بالفعل تقارباً بين الطرفين الآخرين على الترتيبات على بعض النقاط بدون الأخرى، فضلاً عن إهمال للقضايا الأساسية التي تهم مصر»، وهو ما قد يلقي بظلاله على الاجتماعات المقبلة التي ستعقد تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، سواء فيما تبقى من فترة رئاسة جنوب أفريقيا، أو بعد انتقالها إلى الكونغو الديمقراطية.

وأشارت المصادر إلى أنه في مواجهة تفاهم ثنائي محتمل بين السودان وإثيوبيا على تقديم قضية كمية المياه المحبوسة خلف السد في فترة الملء الثاني المتوقع إتمامها في الصيف المقبل، فإن الوفد الفني المصري سيركز على ضرورة الربط بين السدود وكمية التدفق السنوية ونوعية المياه والتصرفات التي ستجرى عليها، لا سيما أن الرؤية المصرية تختلف عن السودانية حول فترات الجفاف والجفاف الممتد حيث تقترح مصر تمرير 37 مليار متر مكعب كرقم وسط بين ما تطالب به إثيوبيا وهو 40 مليارا، وما كانت تطالب به مصر وهو 32 مليار متر مكعب، على أن يُترك الرقم الخاص بأوقات عدم الملء والرخاء لآلية التنسيق بين الدول الثلاث. لكن السودان يعتبر أن التمسك بالرقم الجديد المقترح من مصر لا يمكن توفيقه مع جهود إثيوبيا للملء الجاد. كما أنه يوجد خلاف حول خطة إثيوبيا للاستخدامات الخاصة بالمياه سواء كانت مخصصة لإنتاج الطاقة أو الزراعة أو غيرها.

وعلى الرغم من اعتراض السودان على تقديم إثيوبيا ورقة مجتزأة في اجتماعات أغسطس/آب الماضي عن رؤيتها للحل، فإنه لا يزال يوجد اتفاق فني بينهما على ضرورة إبقاء منسوب المياه في بحيرة سد النهضة أعلى من 595 متراً فوق سطح البحر لتستمر القدرة على إنتاج الكهرباء، وتؤكد أنه غير عادل إذا انخفض مقياس المياه في بحيرة ناصر عن 165 أو 170 متراً. وهذا ينعكس بالطبع على نقطة خلافية سبق ذكرها حول الربط بين مؤشرات القياس في سد النهضة وجميع السدود وعلى رأسها السد العالي.

ولفتت المصادر إلى أن مصر، لم تكن متحمسة منذ البداية لدور الاتحاد الأفريقي، الذي كان الخيار الأول دائماً لإثيوبيا، إذ كانت القاهرة قد تمسكت بضرورة استمرار مجلس الأمن في طريقه لدراسة القضية، وأبلغت جميع الأطراف بذلك، لكن إثيوبيا استغلت مظلة الاتحاد الأفريقي كفخ للمزايدة على مصر وإظهار أنها تتعمد التصعيد، في ظل خلافات القوى الكبرى حول القضية.

وابتداء من يونيو/حزيران الماضي؛ تسبب فشل خطوة اللجوء لمجلس الأمن والاكتفاء بالاتحاد الأفريقي غير المتعاطف مع مطالب مصر في حالة من التشاؤم بين المفاوضين واللجان الفنية بوزارة الري المصرية وكذلك بين المستشارين والخبراء الذين يعدون تقارير الموقف المصري في الإطار القانوني، والذين باتوا متأكدين من أن إثيوبيا ترغب بشتى السبل في التهرب من أمرين اثنين: أن يكون الاتفاق إلزامياً لها، وأن يتضمن الاتفاق بنداً ينظم فض المنازعات باللجوء للتحكيم الدولي أو الإقليمي.

وسبق أن قال مصدر فني في وزارة الري والموارد المائية لـ«العربي الجديد» إنه «من الصعب بل بكاد يكون مستحيلاً التوصل إلى اتفاق متكامل قبل موعد الملء القادم لسد النهضة وبدء السد في توليد الطاقة الكهربائية كما تقرر الحكومة الإثيوبية في ربيع العام المقبل». وبحسب المصدر، فإن الخلافات بين الأطراف الثلاثة لا تزال كبيرة.

تفاهم بين حمدوك واحمد على إرجاء الحل النهائي لمشاكله الحدود (محمود حجاج/الاناضول)

الحكومة اليمنية تؤدي اليمين

هادي: نريد عدن عاصمة للجميع

عدن ـ **العربي الجديد**

أدت حكومة الشراكة اليمنية، أمس السبت، اليمين الدستورية أمام الرئيس عبدربه منصور هادي، في العاصمة السعودية الرياض، وذلك في غياب ممثل «التنظيم الوحدوي الناصري»، وزير الإدارة المحلية حسين الأغبري الذي رفض تأدية القسم في أرض غير يمنية. ودعا الرئيس اليمني الحكومة الجديدة برئاسة معين عبد الملك إلى تحويل العاصمة المؤقتة عدن عاصمة للجميع ومتابعة ما تبقى من استحقاقات اتفاق الرياض الذي رعته السعودية بين الحكومة والمجلس الانفصالي الجنوبي، خصوصاً في الجانب العسكري والأمني.

وجاء أداء الحكومة الجديدة أمس لليمين بعد 9 أيام من صدور قرار جمهوري بتشكيلها، ووسط تجاهل لحملة المطالبات الشعبية بضرورة إجراء مراسم القسم في العاصمة المؤقتة عدن، كما نصت على ذلك الآلية التنفيذية لاتفاق الرياض. وقال مصدر لـ«العربي الجديد»، رفض الكشف عن هويته، إن الحكومة ستعود اليوم الأحد إلى العاصمة المؤقتة عدن لممارسة مهماتها. وأتت الولادة العسيرة للحكومة التي تتألف من 24 حقيبة والموزعة مناصفة بين محافظات الشمال والجنوب، بعد أكثر من 13 شهراً على توقيع اتفاق الرياض، ونحو 5 أشهر من المشاورات وتكليف معين عبد الملك بتشكيلها، وتم بموجبها إدخال «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي الموالي للإمارات للمرة الأولى في إطار حكومة معترف بها دولياً.

وتبدأ الحكومة الجديدة مهماتها محملة بملفات شائكة ومعقدة، على رأسها وقف الانهيار الاقتصادي وتدهور العملة المحلية والانفلات الأمني في كافة المحافظات المحررة، فضلاً عن قضية رئيسية هي استعادة مؤسسات الدولة وهيبتها من «المجلس الانتقالي»، خصوصاً في عدن ولحج وأبين وسقطرى. وقال رئيس الوزراء، معين عبد الملك، الذي احتفظ بمنصبه، إنه سيتم العمل على برنامج الحكومة الجديدة ومحدداته التي تمثل مستقبل الوطن بصورة عامة. وأشار، عقب أداء اليمين، إلى أن «المسؤولية ثقيلة لكن سنعمل بشكل جماعي والنجاح للجميع». ولفت خلال اجتماع للحكومة مع هادي بحضور نائب رئيس الجمهورية علي محسن صالح الأحمر ورئيس مجلس النواب سلطان البركاني، إلى أن «كل عضو في الحكومة يستشعر حجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعاً وبعون الله سنعمل على تجاوز التحديات في مختلف المجالات».

من جهته، دعا هادي، أمس، الحكومة الجديدة لجعل عدن عاصمة للجميع. وتوجه للوزراء قائلاً: «نريد عدن عاصمة للجميع، نريد مؤسسات تبنى، نريد اقتصاداً يتعافى، نريد أمنا يستتب، نريد مواجهة للانقلاب، ونريد خدمات للناس، وهذا باختصار ما ينتظركم، ومن أثبت جدارته في إدارة الوزارة فأهلاً وسهلاً به وسيكون محل احترام الشعب والقيادة، ومن أساء فيها فسيتم محاسبته وتغييره».

هادي للوزراء: لا نريد صراعاً بعد اليوم ولا قطرة دم

كما طالب الحكومة بالعمل على استكمال الانسحابات وجمع السلاح وتوحيد كافة التشكيلات العسكرية تحت إطار وزارة الدفاع والمكونات الأمنية تحت إطار وزارة الداخلية وفقاً للاتفاق، وجعل العاصمة المؤقتة عدن أولاً خالية من كافة الوحدات العسكرية وتمكين الأجهزة الأمنية من القيام بدورها. وقال: «لا نريد صراعاً بعد اليوم، ولا قطرة دم بعد اليوم، وعدونا هو الحوثي، ولا بد أن تتوجه الجهود لتطبيع الأوضاع في المحافظات المحررة وإنهاء الانقلاب الحوثي الإيراني». وأضاف: «على الحكومة أن تتحرك كفريق واحد وبرنامج واحد وهدف واحد يمثل طموحات الشعب ويؤسس لمرحلة جديدة تلغي كل آثار الماضي لتتحرك باتجاه المستقبل، وهذا هو طريقنا الوحيد وليس أمامكم إلا النجاح والإنجاز». وشدد هادي على ضرورة ابتعاد وزراء الحكومة عن المناكفات والصراعات والحفاظ على مظاهر الدولة وسمعتها ورمزيتها، وقال: «لا أريد أن أسمع عن أي وزير في هذه المرحلة أن يصدر تصريحاً يضر بسمعة الدولة».

في هذه الأثناء، أعلن التحالف العربي، أمس السبت، سقوط صاروخ بالستي أطلقته جماعة الحوثيين باتجاه محافظة الجوف شمالي اليمن، قرب الحدود مع السعودية. وأوضح المتحدث باسم قوات التحالف، تركي المالكي، في تصريحات نشرتها وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس)، أن «الميليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران، أطلقت صباح اليوم (أمس)، صاروخاً بالستياً من محافظة عمران (شمال)». وأضاف أن الصاروخ «سقط داخل الأراضي اليمنية شرقي منطقة اليتمة بمحافظة الجوف (محاذية للحدود السعودية)».

بريطانيا تدافع عن أمنها

تسريع عملية تطبيق بريكست

قللت لندن من تأثير خروجها من الاتحاد الأوروبي على أمنها، فيما سرع الاتحاد من إجراءاته بهدف إقرار اتفاق بريكست قبل الجمعة المقبل

لندن ـ **العربي الجديد**

سرع الاتحاد الأوروبي من عملية التدقيق في الاتفاق مع بريطانيا، ليدخل حيز التنفيذ عشية رأس السنة الحالية، فيما كشفت لندن عن أن الاتفاق التجاري جاء في 1246 صفحة، إلى جانب اتفاقيات حول الطاقة النووية، وتبادل المعلومات السرية، والطاقة النووية السلمية، وكذلك مجموعة من الإعلانات المشتركة. وحاولت وزيرة الداخلية البريطانية بريتي باتيل الدفاع عن خروج بريطانيا من الاتحاد الذي سيؤدي لاستبعادها من قاعدة بيانات الجرائم الرئيسية للاتحاد الأوروبي، اعتباراً من مطلع العام المقبل، إذ شددت على أن المملكة المتحدة ستستمر في كونها واحدة من «أكثر الدول أماناً في العالم».

ويبدأ الاتحاد الأوروبي، غداً الإثنين، إجراءات توقيع وتنفيذ الاتفاق التجاري الذي أبرمه مع لندن الخميس الماضي، وعرضه كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي ميشال بارنييه، أمس الأول، على الدول الأعضاء بنسخته الإنكليزية فقط. وقال دبلوماسي أوروبي، لوكالة «فرانس برس»، إنّ ردّ فعل سفراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على هذه النسخة غير النهائية من الاتفاق كان عادياً، مضيفاً: «لم تكن هناك فرحة كبيرة، لأنّ الطلاق ليس خبراً ساراً». وأوضح أنّ «الاتفاق الواقع في 1200 صفحة سيخضع للتدقيق بحلول الاثنين، لتحديد ما إذا كان ينطوي على مسائل خفيّة يمكن أن تثير مشاكل».

ومن المقرّر أن يجتمع السفراء مجدّداً الاثنين لإطلاق إجراءات التوقيع تمهيداً للمصادقة على الاتفاق من قبل البرلمان الأوروبي. ويتعيّن على الدول الأعضاء الموافقة على النصّ والتوقيع عليه مساء الثلاثاء أو الأربعاء كي يتسنّى نشره في الجريدة الرسمية للاتّحاد الأوروبي الخميس، ما يتيح دخوله حيّز التنفيذ في الدقيقة الأولى من فجر الجمعة في الأول من كانون الثاني/يناير 2021. كما ينبغي على الدول الأعضاء أن توافق على تطبيق الاتفاق بصورة مؤقتة لمدّة شهرين، بانتظار انتهاء عملية المصادقة عليه رسمياً. وقالت وزيرة الداخلية البريطانية، بريتي باتيل، في بيان مساء الجمعة، إن المملكة المتحدة ستستمر في كونها واحدة من «أكثر الدول أماناً في العالم»، على الرغم من استبعادها من قاعدة بيانات الجرائم الرئيسية للاتحاد الأوروبي، اعتباراً من بداية العام المقبل. وأكدت أن بريطانيا ستنتهز فرصة بريكست لتكون «أكثر أمناً من خلال ضوابط أكثر حزماً وعدلاً على الحدود بعد نهاية 31 ديسمبر/ كانون الأول».

وحول قضية الأمن والحدود في صفقة بريكست، اعتبرت باتيل أن الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لديهما «أدوات فعالة لمواجهة الجرائم الخطيرة. هذا يعني أن لدى الجانبين أدوات لمواجهة الجرائم والإرهاب وحماية الجمهور وتقديم المجرمين إلى العدالة». وأوضحت أن اتفاقية ما بعد بريكست تضمنت ترتيبات تسليم مجرمين مبسطة، وتبادلاً سريعاً وفعالاً للحمض النووي، وبيانات بصمات الأصابع وتسجيل المركبات، والتحويل المستمر لبيانات سجل أسماء الركاب في الرحلات داخل القارة.

باتيل: الاتفاق يتضمن ترتيبات مبسطة لتسليم مجرمين (Getty)

> ردّ الفعل الأوروبي على الاتّفاق غير النهائي كان عادياً

وكان المدير العام للعمليات في الوكالة الوطنية للجريمة في بريطانيا، ستيف رودهاوس، قد حذر في وقت سابق من الشهر الحالي، من أن فقدان الوصول إلى قاعدة البيانات قد يعني أن التنبيهات المتعلقة بنحو 400 ألف تحقيق في الدول الأوروبية ستختفي من الحاسوب الوطني في المملكة المتحدة في 31 ديسمبر الحالي. وتسمح صفقة بريكست بالتعاون بين الطرفين في مجال الأمن والشرطة، لكن بريطانيا ستفقد الوصول إلى قاعدة بيانات نظام معلومات شنغن2 وهي عبارة عن قاعدة بيانات للتنبيهات والتعليمات حالة رصد شخص مفقود أو شخص متورط في أنشطة مرتبطة بالإرهاب. وفي البرلمان، قال نيك توماس سيمنز، وزير الداخلية بحكومة الظل في مجلس العموم البريطاني والنائب عن حزب العمال، إن حزبه سيُخضع الحكومة لاستجواب بشأن الخطط الأمنية المستقبلية خلال الجلسات القادمة، وحول تعامل النظام الأمني البريطاني وسط خسارة الوصول لقواعد بيانات الاتحاد الأوروبي.

خارجياً، أعربت واشنطن، أمس الأول، عن استعدادها «للعمل على تعزيز العلاقات عبر الأطلسي» مع بريطانيا والاتحاد الأوروبي في آن معاً. وقال مجلس الأمن القومي الأميركي، في تغريدة: «تهانينا للمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على إبرام اتفاق تاريخي بشأن بريكست. الولايات المتحدة مستعدّة للعمل مع الجميع لتعزيز العلاقات عبر الأطلسي في الأعوام المقبلة».

اسكتلندا تنتظر انتخاباتها لتحدد مصير انفصالها

لندن ـ **العربي الجديد**

لم يؤد الاتفاق بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي بشأن التجارة والأمن، ضمن صفقة بريكست، موقف قيادات اسكتلندا لناحية الإصرار على الاستقلال عن المملكة المتحدة، بدعم من استطلاعات الرأي، التي أظهرت طفرة في الداعمين للانفصال عن المملكة المتحدة، خصوصاً من أجل البقاء في الاتحاد الأوروبي. وفي حين ترفض بريطانيا السماح لأدنبرة بإجراء استفتاء جديد على الاستقلال، أعلنت رئيسة وزراء اسكتلندا نيكولا ستورجن، في أعقاب التوصل إلى اتفاق بين الاتحاد الأوروبي ولندن، الخميس الماضي، أن الوقت حان لتصبح اسكتلندا «دولة أوروبية مستقلة». وكتبت ستورجن، في تغريدة، «بريكست يتحقق عكس إرادة شعب اسكتلندا»، التي صوتت بنسبة 62 في المائة ضدّ الخروج من الاتحاد الأوروبي، مشيرة إلى أنه «لا يمكن لأي اتفاق على الإطلاق أن يعوّض عمّا أخذه بريكست منا». واعتبرت أن «الوقت حان لنرسم مستقبلنا الخاص كدولة أوروبية مستقلة».

وقال وزير الدستور الاسكتلندي مايكل راسل، في بيان حول الاتفاق، إن صفقة بريكست، التي وافقت عليها حكومة بوريس جونسون، ستزيل اسكتلندا من السوق الأوروبية الموحدة، ما سيضرب الوظائف والاقتصاد في أسوأ وقت ممكن، في خضم الوباء والركود الاقتصادي. وكان بريكست زاد من الداعمين لاستقلال اسكتلندا عن بريطانيا، منذ قرار لندن الخروج عن الاتحاد الأوروبي في 2016. وانعكس تمسك أدنبرة، طوال فترة المفاوضات، برفض السياسة التي تنتهجها لندن مع أوروبا، وعدم إشراكها في مفاوضات بريكست، على استطلاعات الرأي، التي أظهرت زيادة مطردة لداعمي الاستقلال على مدى السنوات الأربع الماضية. وكان مؤيدو البقاء في المملكة المتحدة فازوا بنسبة 55 في المائة في الاستفتاء على الانفصال في عام 2014. لكن استطلاعات الرأي أظهرت طفرة في الداعمين للاستقلال، إذ وصلت النسبة إلى 66 في المائة خلال عام 2020. ويعزى ذلك جزئياً إلى حُسن إدارة ستورجن لتداعيات وباء كورونا في اسكتلندا.

وبعد الفوز الساحق للحزب الوطني الاسكتلندي في الانتخابات العامة في عام 2019، طلبت ستورجن رسمياً إجراء استفتاء على الاستقلال في 19 ديسمبر/ كانون الأول من العام ذاته، لكن جونسون رفض، بحجة أن استفتاء 2014 كان «فرصة واحدة في كل جيل». وأدى انتشار فيروس كورونا لإيقاف أدنبرة تحضيراتها لإجراء استفتاء في مارس/آذار الماضي. ولإجراء استفتاء على أساس قانوني واضح، ستحتاج اسكتلندا إلى موافقة حكومة المملكة المتحدة، التي قد تضع شروطاً على موعد إجراء التصويت، إذا سمحت بإجرائه. وكانت الحكومة الاسكتلندية استطاعت، في يناير/كانون الثاني الماضي، تمرير قانون الاستفتاءات، والذي وضع قواعد إجراء الاقتراع، ما يمهد الطريق لإجراء الاستفتاء في أي موعد.

وبموجب قانون اسكتلندا لعام 1998، فإنه لا يُسمح للبرلمان بتمرير تشريع يتعلق بالمسائل «المحمية» من قبل مجلس العموم (البرلمان) البريطاني، بما في ذلك «اتحاد مملكتي اسكتلندا وإنكلترا». ويتم تفسير هذا على نطاق واسع على أنه يعني أن أي استفتاء يتعلق باستقلال اسكتلندا يتطلب موافقة مجلس العموم. وستكون المهمة الأولى في تلك المعركة من نصيب الفائز في انتخابات البرلمان الاسكتلندي في مايو/أيار المقبل. وسيؤدي فوز «الحزب الوطني» بأغلبية برلمانية، إلى جعل قضية إجراء استفتاء ثانٍ على الاستقلال غير قابلة للجدال. أما إذا فاز حزب المحافظين الاسكتلندي، الذي يقوده دوغلاس روس، بالأغلبية البرلمانية، فإن الجواب على إمكانية إجراء استفتاء على الاستقلال غير محسوم. وكان روس سارع إلى الترحيب بإنهاء الاتفاق لمشكلة الصيد البحري «المكروهة». يشار إلى أن الاتفاق بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي قضى بأن تتخلى قوارب الاتحاد تدريجياً عن 25 في المائة من حصصها الحالية خلال فترة انتقالية مدتها 5 سنوات ونصف السنة. وكانت لندن أصرت مراراً على أنها ترغب في استعادة السيطرة الكاملة على مياهها، بينما سعت دول الاتحاد الأوروبي الساحلية إلى ضمان حقوق الصيد في مياه المملكة المتحدة. ويعتقد زعماء حزب المحافظين في اسكتلندا أن بإمكانهم تحييد الانتقاد المستمر لبريكست بشكل فعال، من خلال الإشارة إلى الانقسام والفوضى التي قد يجلبها استفتاء الاستقلال، بالإضافة إلى عدم اليقين باعتبار الاستقلال سيؤدي إلى عودة اسكتلندا إلى الاتحاد الأوروبي.

ستورجن: بريكست يتحقق عكس إرادة اسكتلندا (Getty)

في المقابل، فإن زعيم الكتلة الاسكتلندية في مجلس العموم البريطاني إيان بلاكفورد تمسّك بالدعوة إلى إجراء استفتاء ثانٍ على الاستقلال. وكتب بلاكفورد، في تغريدة، «إذا كان هذا هو الحال بخروج بريطانيا من أوروبا، فستكون هذه ضربة مدمرة لاسكتلندا في وستمنستر»، في إشارة إلى مقر البرلمان البريطاني. وتساءل أستاذ علم السياسة في جامعة ستراثكلايد في غلاسكو جون كورتيس، في تصريح لصحيفة «الغارديان»، عما إذا الاتفاق بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي سيزيد من عدم رضا الاسكتلنديين، وبالتالي ارتفاع نسبة دعمهم للاستقلال؟ وقال: «يعتمد ذلك على ما سيحدث خلال الأشهر القليلة المقبلة، وما إذا كان سيتم رفع منع الطيران، وتلقيهم فواتير هاتفية عالية جداً».